خام «نايمكس» يتراجع مع متابعة تطورات الإمدادات من خليج المكسيك

أسعار النفط ترتفع بعد خفض الإنتاج بأميركا.. وبرنت يسجل 45.27 دولار للبرميل

تباينت أسعار النفط، امس الثلاثاء، فيما يدرس متعاملون تأثير توقف جزء كبير من الإنتاج على ساحل الولايات المتحدة على خليج المكسيك بسبب الإعصارين المداريين ماركو ولورا مقابل ارتفاع حالات الإصابة بكورونا في آسيا وأوروبا.

وارتفع خام القياس العالمي برنت في العقود الآجلة 14 سنتا ما يعادل 0.3 % إلى 45.27 دولار للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي أربعة سنتات ما يوازي 0.1 % إلى 42.58 دولار.

وقال ستيفن إينس كبير خبراء الأسواق العالمية في أكسي كورب «كان لزيادة عدد الحفارات الأميركية الأسبوع الماضي وتباين البيانات الخاصة بإصابات كورونا تأثير سلبي محدود على النفط الأسبوع الجاري، يرجع الفضل في ذلك إلى تعطل محتمل جراء إعصارين منفصلين يتجهان لمنطقة الساحل الأميركي على الخليج».

وخفضت شركات الطاقة الإنتاج في المصافي على ساحل خليج المكسيك في الولايات المتحدة بعد إغلاق 82% من إنتاج النفط الخام البحري في المنطقة، إذ يهدد الهبوب النادر لإعصارين على مناطق رئيسية لإنتاج النفط بالولايات المتحدة بهطول أمطار غزيرة لعدة أيام ورياح قوية هذا الأسبوع.

وأوقف منتجون إنتاجا نفطيا يتجاوز 1.5 مليون برميل يوميا على ساحل خليج المكسيك يمثل نحو 14 % من إجمالي الإنتاج الأميركي.

وأظهر استطلاع، أن من المرجح أن تكون مخزونات الخام الأميركية انخفضت للأسبوع الخامس على التوالي بينما نزلت مخزونات المنتجات المكررة أيضا الأسبوع الماضي.

على الجانب الآخر، تراجع خام «نايمكس» خلال تعاملات أمس الثلاثاء فيما ارتفع «برنت» هامشياً، وسط متابعة آخر التطورات المتعلقة بالإمدادات من خليج المكسيك تزامناً مع العواصف المدارية التي أدت إلى توقف الإنتاج في بعض مناطق الإقليم.

كما يتابع المستثمرون تطورات تفشي فيروس «كورونا»، مع ارتفاع الإصابات مجدداً في أوروبا. وعلى صعيد التداولات، ارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم أكتوبر هامشياً بنحو 0.1 % إلى 45.19 دولار للبرميل.

لأجل ثلاث سنوات وعشر سنوات ونصف السنة و50 عاماً

أبوظبي تعود إلى سوق السندات بإصدار دولاري على 3 شرائح

كشفت وثيقة أن أبوظبي بدأت امس الثلاثاء تسويق إصدار سندات مقومة بالدولار ينقسم إلى ثلاث شرائح لأجل ثلاث سنوات وعشر سنوات ونصف السنة و50 عاما.

وأفادت وثيقة صادرة عن أحد البنوك التي تدير الصفقة أن كل شريحة من السندات بالحجم القياسي، مما يعني في المعتاد أنها لن تقل عن 500 مليون دولار لكل منها.

وتعرض السندات التي تستحق في 2023 على المستثمرين سعرا أوليا عند نحو 95 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزانة الأميركية وتعرض الشريحة الثانية المستحقة في مارس 2031 نحو 135 نقطة أساس فوق نفس العائد القياسي. وتعرض الشريحة الأطول، التي تُستحق في 2070، نحو 3%.

وجرى تعيين سيتي ودويتشه بنك وبنك أبوظبي الأول ومورجان ستانلي وستاندرد تشارترد لترتيب الصفقة.

كانت مصادر قالت الأسبوع الماضي إن أبوظبي تجري محادثات مع بنوك بشأن إصدار سندات جديد، بعد أن جمعت بالفعل عشرة مليارات دولار عبر إصدارات ديون هذا العام لتعزز ماليتها العامة في ظل انخفاض أسعار النفط وأزمة كورونا. وتظهر الوثيقة أن إصدار السندات الجديد سيستكمل في وقت لاحق.

كانت أبوظبي الغنية بالنفط والحاصلة على تصنيف

ارتفاع الذهب عالمياً مع ضعف الدولار وترقب خطاب «باول»

ارتفعت أسعار الذهب عالمياً خلال تعاملات امس الثلاثاء، مع ضعف قيمة العملة الأمريكية ووسط ترقب خطاب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي. واستفاد المعدن النفيس من ضعف قيمة الدولار الأمريكي، حيث إنه يجعل الذهب أقل تكلفة بالنسبة للمستثمرين حائزي العملات الأخرى. كما تحول تركيز المستثمرين إلى خطاب «جيروم باول» المرتقب هذا الأسبوع، حيث من المقرر أن يتحدث خلال تجمع لمصرفيي البنوك المركزي في «جاكسون هول»، وأن يضفي مزيداً من الوضوح حول جهود المركزي الأمريكي لتجديد نهج السياسة النقدية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، من المقرر إعلان بيانات أسعار المنازل الأمريكية ومبيعات المنازل الجديدة في الولايات المتحدة وكذلك ثقة المستهلكين، وذلك في وقت لاحق من اليوم.

وتراجع سعر العقود الآجلة للذهب تسليم شهر ديسمبر بنسبة تزيد عن 0.1 بالمائة مسجلاً 1937.10 نقطة. في حين ارتفع سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بأكثر من 0.3 بالمائة بما يوازي 6.36 دولار ليصل إلى 1935.24 دولار للأوقية.

وفي تلك الأثناء، تراجع المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنحو 0.1 بالمائة مسجلاً 93.204. كما تراجع عدد صفقات الاندماج والاستحواذ الخليجية بنسبة 4% في الربع الثاني للعام 2020 مقارنة بالربع الأول

إلزام جميع أنشطة التجزئة في السعودية بتطبيق الدفع الإلكتروني

بدأ امس الثلاثاء في السعودية إلزام جميع أنشطة التجزئة في المملكة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني. يأتي تطبيق القرار بعد توجيه مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، البنوك والمصارف وشركات خدمات المدفوعات العاملة في المملكة باستكمال جاهزيتهم؛ استعداداً لتلقي طلبات تركيب وسائل الدفع الإلكتروني لكافة أنشطة قطاع التجزئة.

وبينت مؤسسة النقد، أن هذه الخطوة تأتي انطلاقاً من استراتيجيتها لقطاع المدفوعات وبرنامج تطوير القطاع المالي، الهادفة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي، واستكمالاً لجهود المؤسسة الداعمة لتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية، من خلال تنفيذ برنامج استراتيجية المدفوعات الرقمية المتكاملة للرقي بمستوى الخدمات الإلكترونية.

وأضافت أن ذلك يأتي إلى جانب كونها خطوة تأتي في إطار تعزيز خدمة وحماية العملاء، التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها عبر حرصها على تقديم هذه القطاعات لمستوى متقدم من المعاملة العادلة والآمنة، وضمان انتشار الخدمات المالية على كافة المستويات.

وأوضحت «ساما» في تعميم موجه إلى البنوك والمصارف ومزودي خدمات الدفع وشركة المدفوعات السعودية، أن البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري بالتعاون مع المؤسسة ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التجارة، ألزم كافة أنشطة قطاع التجزئة في المملكة – التي لم تلزم سابقاً – بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني اعتبارا من اليوم الثلاثاء.

وقالت إن ذلك يأتي بهدف إنجاح الجهود الخاصة بتفعيل هذا القرار وضمان الاستعداد التام لمواكبة حجم الطلبات المتوقع، فإنه يتعيّن على البنوك والمصارف وشركات خدمات المدفوعات؛ الالتزام بالجاهزية للتجاوب مع كافة طلبات فتح الحسابات والمحافظ الإلكترونية للتجار العاملين في كافة أنشطة قطاع التجزئة، كذلك الجاهزية للتجاوب مع كافة طلبات تركيب وسائل الدفع الإلكتروني المصرحة من قِبل مؤسسة النقد.

بعد أشهر من انقطاع المحادثات وتدهور العلاقات الثنائية

الصين وأميركا تتمسكان باتفاقهما التجاري

بعد أشهر من انقطاع المحادثات وسط تدهور العلاقات الثنائية، اتفق المفاوضون الصينيون والأميركيون أمس الثلاثاء على تنفيذ الاتفاق التجاري الثنائي، نقطة التفاهم الأخيرة المتبقية بين القوتين الاقتصاديتين الكبريين.

فبين مسألة فيروس كورونا المستجد والتجسس وهونغ كونغ وحقوق الإنسان وإغلاق قنصليات، تزايدت القضايا الخلافية بين بكين وواشنطن منذ أن وقعتا في 15 يناير اتفاق «مرحلة أولى» وضع حدا لحرب تجارية كانت مستمرة منذ سنتين.

فبعد أقل من 10 أيام انكشفت مسألة تفشي وباء كوفيد- 19، وتبعتها أخطر أزمة اقتصادية عالمية منذ الحرب العالمية الثانية، ما هدد التزامات الصين بشراء المزيد من المنتجات الأميركية. غير أن البيانين الصادرين أمس الثلاثاء عن حكومتي البلدين بددا كل هذه المخاوف.

فأعلن مكتب ممثل التجارة الأميركي، في ختام محادثات هاتفية، أجراها روبرت لايتهايزر مع نائب رئيس الوزراء الصيني ليو هي أنّ «الطرفين يلمسان تقدّماً ومصمّمان على أخذ الإجراءات اللازمة لضمان نجاح الاتفاق». وأضاف البيان أنّ وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين شارك في هذه المحادثات الهاتفية.

من جهتها، أعلنت وزارة التجارة الصينية أنّ الطرفين أجريا «حواراً بنّاء حول تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلّي للبلدين».

وأفادت أنّ «الطرفين اتّفقا على تهيئة الظروف والأجواء لمواصلة دفع تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة».

وتعهدت الصين بموجب الاتفاق الموقع في يناير بشراء سلع وخدمات أميركية إضافية بقيمة 200 مليار دولار على مدى عامين، تشمل بضائع تتراوح من السيارات والآلات والنفط إلى المنتجات الزراعية.

من جانبها، تعهدت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب بتعليق أي زيادة جديدة في الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية.

لكن مع تفشي فيروس كورونا المستجد وما واكبه من تراجع حاد في المبادلات التجارية، لم تشتر بكين بحلول نهاية يونيو سوى أقل من نصف ما تعهدت به حتى ذلك التاريخ، بحسب بيانات جمعها معهد بيترسون للاقتصاديات الدولية.

في المقابل، ورغم أن الصين كانت البؤرة الأولى التي ظهر فيها الوباء في أواخر العام الماضي، أظهرت أرقام نشرتها بكين الشهر الماضي زيادة في إجمالي صادراتها بنسبة تزيد عن 7%، هي الأكبر منذ مطلع العام، إضافة إلى زيادة جديدة في فائض ميزانها التجاري مع واشنطن بأكثر من 32 مليار دولار. وأوضح لايتهايزر في بيانه أن الطرفين «تطرقا إلى التدابير التي اتخذتها الصين لإجراء التغييرات البنيوية» المطلوبة في سياق الاتفاق.

وتهدف هذه التدابير إلى ضمان حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية وإزالة العقبات أمام الشركات الأميركية في مجالي الخدمات المالية والزراعة ووقف عمليات النقل القسري للتكنولوجيا.

خلال الربع الثاني لعام 2020

«المركز»: القطاعات المالية والصناعية والتأمين تستحوذ على النصيب الأكبر من الصفقات في الخليج

ذكر تقرير أصدرته إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخراً أن قطاع المرافق الإماراتي تصّدر قائمة كبرى صفقات الاندماج والاستحواذ في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من 2020.

واستحوذت الشركة الوطنية للتبريد المركزي على حصة تبلغ 80 % من أسهم أعمال تبريد المناطق التابع لشركة إعمار العقارية مقابل 675.2 مليون دولار أمريكي. وتقوم منظومة التبريد، التي تتخذ من دبي مقراً لها، بتأمين طاقة قدرها 150،000 طن تبريد من خلال شبكة توزيع المياه المُبردة التي تنتجها ثلاثة محطات تبريد. ومن الجدير بالذكر أن طن التبريد هو وحدة طاقة تقيس الطاقة الإنتاجية للاستخراج الحراري لمعدات التبريد و /أو تكييف الهواء.

وأضاف تقرير «المركز» أن ثاني أكبر صفقة كانت من نصيب بنك عمان العربي، الذي استحوذ على بنك العز الإسلامي بالكامل بواقع 0.1 دولار أمريكي للسهم الواحد، بقيمة إجمالية تقدر بمبلغ وقدره 100.0 مليون دولار أمريكي.

وتضمنت الصفقة التالية استحواذ شركة دله للخدمات الصحية على حصة تبلغ 59 % من أسهم شركة درع الرعاية القابضة، وهي شركة رعاية صحية سعودية، مقابل 85.8 مليون دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، تقدر كلتا الصفقتين التاليتين بصفقات بمليارات الدولارات، لكن الأطراف المعنية لم تفصح بعد عن البنود النهائية، وبالتالي، فإن هذه القيم عرضة للتغيير.

وتضمنت الصفقة الأولى إعلان مؤسسة أبوظبي للطاقة عن اعتزامها الاستحواذ على 99% من أسهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة من خلال صفقة مبادلة أسهم تقدر قيمتها بنحو 21.3 مليار دولار أمريكي. ووفقًا لبنود الصفقة، من المتوقع أن تقوم مؤسسة أبوظبي للطاقة بتحويل ملكية معظم شركات وأصول توليد ونقل وتوزيع المياه والكهرباء التابعة لها إلى شركة أبوظبي الوطنية للطاقة مقابل 106.4 مليار سهم في الشركة، بواقع 0.2 دولار أمريكي للسهم.

وأعلنت مجموعة سامبا المالية السعودية («سامبا») أنها أبرمت اتفاقية مع البنك الأهلي التجاري تتعلق باندماج محتمل يستحوذ البنك الأهلي التجاري بموجبه على مجموعة سامبا بالكامل بقيمة تقديرية تبلغ 14.9 مليار دولار أمريكي. وبناءً على المعلومات التي تم الإفصاح عنها، فمن المتوقع أن يُصدر البنك الأهلي التجاري ما بين 1.4 – 1.5 مليار سهم جديد بواقع 9.9 دولار أمريكي للسهم.

نمو نشاط الاندماج والاستحواذ

ووفقاً لتقرير «المركز»، شهد عدد صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من 2020 تراجعًا بنسبة 4% مقارنة بالربع الأول من 2020، و26% مقارنة بالربع الثاني من 2019.

وسجلت كل من البحرين وعُمان والسعودية زيادة في عدد الصفقات التي تمت مقارنة بالربع السابق، بينما شهدت كل من قطر والإمارات تراجعًا على مستوى الصفقات (التي تمت) خلال هذه الفترة. ومن ناحية أخرى، ساد الركود على مستوى النشاط في السوق الكويتي مقارنة بالربع الأول من 2020 والربع الثاني من 2019، نظرًا لعدم وجود زيادة في عدد الصفقات التي تم تمت مقارنة بالفترتين.

نفذت كيانات الاستحواذ الخليجية معظم الصفقات التي تمت في الربع الثاني من 2020 والربع الأول من 2020، حيث مثلت 65% من إجمالي عدد الصفقات التي تمت خلال الربع الثاني من 2020، بينما كانت نسبة المستحوذين الأجانب 22%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الـ 13% المتبقية تمثل صفقات لم تتوافر فيها معلومات عن الشركات المستحوذة.

كما سيطرت كيانات الاستحواذ الخليجية على السوق خلال الربع السابق، حيث مثلت كيانات الاستحواذ الخليجية 92% من إجمالي عدد الصفقات التي تمت، بينما بلغت نسبة المستحوذون الأجانب 4%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الـ 4% المتبقية تمثل صفقات لم تتوافر فيها معلومات عن الشركات المستحوذة.

وعلاوة على ذلك، لفت تقرير «المركز» إلى أن كيانات الاستحواذ الخليجية استحوذت على كل من الشركات الإقليمية والدولية، في حين أنها استثمرت بشكل أساسي في السوق الإقليمي في الربع السابق. وخلال الربع الثاني من عام 2020، أبرمت كيانات الاستحواذ الخليجية ما مجموعه 13 صفقة تضمنت شركات دولية، بارتفاع قدره 30% مقارنة بالربع الأول من 2020، والذي سجلت خلاله ما مجموعه 10 صفقات مبرمة تضمنت شركات مستهدفة أجنبية.

الصفقات عبر القطاعات

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصفقات التي تمت خلال الربع كانت موزعة على قطاعات متعددة، وهي التي تم رصدها أيضًا في الربع السابق. وبالرغم مما سبق، فإن القطاعات التي شهدت أعلى مستوى من النشاط طوال الربع الثاني من 2020 كانت القطاع المالي والصناعي والتأمين والمرافق. وشكلت هذه القطاعات الأربعة مجتمعة ما نسبته 67 % من إجمالي الصفقات التي تمت طوال الربع.

عدد صفقات الاندماج والاستحواذ التي تمت

الدولة	الربع الثاني 2020	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2019	نسبة التغير (%) (الربع الأول 2020)	نسبة التغير (%) (الربع الثاني 2019)
البحرين	4	2	3	%100	%33
الكويت	3	3	3	%0	%0
عُمان	2	1	3	%100	%33-
قطر	0	1	0	%100-	%0
السعودية	6	5	11	%20	%45-
الإمارات	8	12	11	%25-	%27-
الإجمالي	**23**	**24**	**31**	**%4-**	**%26-**